

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/985

20 December 1988

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

UN DEPT. D

DEC 22 1988

UN/SA COLLECTION

الدورة الثالثة والأربعون
البند ٧٧ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة

رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل رفق هذه الرسالة بياناً صادراً عن وزارة خارجية الجمهورية
العربية السورية بشأن موضوع آخر الممارسات الإسرائيلية في الجولان العربي السوري
المحتل (انظر المرفق) .

وأغدو ممتناً لو تكرمت باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع هذه الرسالة
ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٧ من جدول الأعمال .

(توقيع) أحمد فتحي المصري

السفير

الممثل الدائم

مرفق

آخر الممارسات الاسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل

ما زالت اسرائيل ممعنة بتنفيذ استراتيجيتها العدوانية والتوسعية الشاملة الهادفة الى تهويد الجولان العربي السوري المحتل وتغريغه من سكانه العرب السوريين . وهي مستمرة بتنفيذ سياسة الضم والاستيطان بتطبيق التشريعات والولاية القضائية والادارية وفقا لمخطط استيطاني توسعي صهيوني .

وقد عدلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية القانون المتعلق بالأراضي العربية المحتلة ونظام الملكية لتبرير عمليات المصادرة والاستيلاء لبناء مزيد من المستوطنات وتوسيعها منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الخاصة ١/٩ الصادر بتاريخ ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

ولا زالت اسرائيل مستمرة في خرقها وانتهاكها الفاضح والمتعمد لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولوائح اتفاقيتي لاهي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ وكذلك استهتارها بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالات المتخصصة ذات الصلة .

وتتشدّد سلطات الاحتلال الاسرائيلية من حصارها الاقتصادي على المواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل . وفي هذا الاطار لقد أعلن شلومو وايزمان رئيس اتحاد المزارعين الاسرائيليين أن الاتحاد قرر مقاطعة محصول التفاح العائد للمواطنين العرب السوريين .

إن إغلاق السوق أمام محصول التفاح ، المحصول الرئيسي والمصدر الأساسي للدخل لدى المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل ، وعدم إفساح المجال لهم بتسويقهِ يشكل كارثة اقتصادية حقيقية بالنسبة لهم تؤدي الى تدهور ظروفهم المعاشية وما يترتب عليها من مضاعفات صحية واجتماعية وانتشار البطالة بينهم وتحويلهم الى مصدر رخيص للعمالة الاسرائيلية . ومما يزيد من تفاقم هذه المشكلة عدم سماح سلطات الاحتلال للمواطنين العرب السوريين بتصدير محصولهم من التفاح الى أي مكان فسي

العالم . وفي حالات سابقة سمح لهم ببيع التفاح في الاسواق الخارجية ولم يسمح لهم بتحويل أموالهم أو نقلها إلى الجولان العربي السوري المحتل .

إن اجراءات المقاطعة الاقتصادية الاسرائيلية هذه لمنتجات المواطنين العرب السوريين تعتبر جزءا من المخطط الاستعماري الاسرائيلي المتكامل للقضاء على مصادر الدخل المحددة بالزراعة لدى المواطنين العرب السوريين في اطار سياسة القبضة الحديدية عليهم وإخضاعهم لسيطرتها وإحباط مقاومتهم البطولية لاحتلال كما تهدف إلى تهجيرهم خارج أراضيهم ووطنهم بحثا عن مصادر للعيش وبالتالي تفريغ الجولان المحتل من سكانه الاصليين منتهكة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

إن اسرائيل تعمل جاهدة لتدهور الحالة الاقتصادية في الجولان المحتل والقضاء على الزراعة وخاصة زراعة التفاح بإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة عن طريق مصادر المياه والاراضي الزراعية العائدة للمواطنين العرب السوريين وزراعتها بأشجار التفاح لمنافسة محصول التفاح العائد للمواطنين العرب السوريين وإجبارهم على التخلي عن هذه الزراعة وهجر الأرض .

إن ممارسات السلطات الاسرائيلية الضاغطة العدوانية وفرض الجزاءات الاقتصادية ضد المواطنين العرب السوريين يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

لقد طالبت قرارات مجلس الامن ٤٩٧ (١٩٨١) و ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) اسرائيل بتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على المواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري وتنفيذها تنفيذا كاملا .

إن الجمهورية العربية السورية تهيب بالمجتمع الدولي ومنظمة الامم المتحدة وجميع الوكالات والمؤسسات التابعة لها ممارسة أقصى الضغط واتخاذ الاجراءات الحاسمة الكفيلة بإجبار اسرائيل على إلغاء المقاطعة ورفع القيود التي فرضتها على تسويق محصول التفاح العائد للمواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل وإلزامها بتنفيذ قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة ، والتزاماتها بموجب أحكام المادة الاولى من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

- - - - -